رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٠ / ١٠/ ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٣٠/١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

دور السياسات الحكومية في تطوير المراكز البحثية في العراق بعد عام ٢٠٠٦

The role of government policies in developing research centers in Iraq after 2006

م.م. خولة نصير عبدالرزاق

M.M. Khawla Naseer Abdulrazzaq

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

Khawla.naseer@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٦ تحولات سياسية وأمنية واجتماعية انعكست بشكل مباشر على مؤسسات الدولة، ومنها قطاع البحث العلمي والمراكز البحثية. فقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إعادة بناء البنية التحتية العلمية التي تضررت نتيجة عقود من الحروب والحصار، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج تهدف إلى دعم المراكز البحثية وربطها بمشاريع التنمية الوطنية.

تباينت هذه السياسات بين محاولات تشريعية لتنظيم عمل المراكز، وتخصيصات مالية متفاوتة، وبرامج للتعاون الدولي، فضلا عن مبادرات لتشجيع الباحثين على النشر العلمي والمشاركة في المؤتمرات ، ومع ذلك واجهت هذه الجهود تحديات كبيرة، أبرزها: ضعف الاستقرار السياسي والأمني، محدودية التمويل، البيروقراطية الإدارية، وهجرة الكفاءات.

وبالرغم من تلك التحديات، أسهمت بعض السياسات الحكومية في تأسيس مراكز بحثية جديدة وتطوير برامج الدراسات العليا، فضلاً عن تعزيز الشراكات مع الجامعات الأجنبية والمنظمات الدولية. إلا أن غياب استراتيجية وطنية شاملة ومستمرة جعل التطوير غير متوازن ويعتمد غالبًا على المبادرات الفردية أو الدعم الخارجي. وعليه، فان السياسات الحكومية بعد عام ٢٠٠٦ لعبت دورًا مهمًا لكنه غير كافٍ في تطوير المراكز البحثية في العراق، مما يستدعي اليوم صياغة رؤية وطنية واضحة تستند إلى دعم مالي مستدام، استقلالية مؤسسية، وربط أوثق بين البحث العلمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : "المراكز البحثية" ،" السياسات الحكومية"،" العراق" ،" البحث العلمي"

Abstract

After 2006, Iraq witnessed political, security, and social transformations that directly impacted state institutions, including the scientific research sector and research centers. Successive governments sought to rebuild the scientific infrastructure damaged by decades of war and sanctions, adopting policies and programs aimed at supporting research centers and linking them to national development projects..

These policies ranged from legislative attempts to regulate the work of centers, to varying financial allocations, to international cooperation programs, as well as initiatives to encourage researchers to publish scientific research and participate in conferences. However, these efforts faced significant challenges, most notably: weak political and security stability, limited funding, administrative bureaucracy, and a drain on talent.

Despite these challenges, some government policies contributed to the establishment of new research centers and the development of graduate programs, as well as strengthening partnerships with foreign universities and international organizations. However, the absence of a comprehensive and sustainable national strategy has made development unbalanced and often dependent on individual initiatives or external support.

Accordingly, it can be said that government policies after 2006 played an important but insufficient role in developing research centers in Iraq, which today calls for the formulation of a clear national vision based on sustainable financial support, institutional independence, and a closer link between scientific research and the requirements of economic and social development.

Keywords: "Research centers", "Government policies", "Iraq", "Scientific research"

المقدمة

يعدّ البحث العلمي أحد الركائز الجوهرية في بناء الدول الحديثة وتعزيز قدراتها التنافسية في ظل الاقتصاد المعرفي والتحولات العالمية المتسارعة. إذ باتت المراكز البحثية اليوم تمثل منصات استراتيجية لإنتاج المعرفة ونقل التكنولوجيا وصياغة الحلول العلمية لمشكلات التنمية الشاملة. ومن هنا، فإن فاعلية أي نظام بحثي ترتبط بصورة وثيقة بمدى تبنّي الدولة لسياسات حكومية واضحة تضمن له الاستمرارية والدعم المالي والتشريعي والتنظيمي.

في الحالة العراقية، شكّل عام ٢٠٠٦ نقطة تحوّل بارزة؛ حيث دخل العراق مرحلة سياسية جديدة اتسمت بمحاولات إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سنوات من الصراع وعدم الاستقرار. ضمن هذا السياق، أدركت الحكومات المتعاقبة أهمية إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فسعت إلى تأسيس وتطوير المراكز البحثية، ووضع برامج للنهوض بالإنتاج العلمي، والانفتاح على التعاون الدولي والإقليمي. ومع ذلك، ظل هذا المسار محفوفاً بتحديات جسيمة تمثلت في هشاشة البنية التحتية، ضعف التمويل، البيروقراطية الإدارية.

اهمية البحث :

١. تحليل طبيعة السياسات الحكومية المتعلقة بتطوير المراكز البحثية في العراق بعد عام ٢٠٠٦.
٢. تقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحسين البنية التحتية وتوفير التمويل والدعم المؤسسي للمراكز البحثية.
٣. تسليط الضوء على التحديات والمعوقات التي واجهت المراكز البحثية في ظل البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية للعراق.

اشكالية البحث : تبرز الإشكالية المركزية لهذا البحث، والمتمثلة في: مدى قدرة السياسات الحكومية العراقية بعد عام ٢٠٠٦ على تطوير المراكز البحثية وجعلها فاعلاً مؤثراً في خدمة التنمية الوطنية ومواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية العالمية. وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة تلك السياسات، ومجالات نجاحها وإخفاقها، والعوامل المعيقة لتفعيلها، فضلاً عن الآفاق المستقبلية لتطويرها :

١. ماهي مراكز البحوث و ، وما اهميتها ؟
٢. ماهو مستوى تطور مراكز البحث في العراق ؟
٣. كيف تؤثر مراكز البحث على السياسات الحكومية و عملية صنع القرار في العراق ؟

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان هناك علاقة مباشرة بين فاعلية السياسات الحكومية بعد عام ٢٠٠٦ ومستوى تطور المراكز البحثية في العراق، بحيث تؤدي السياسات الواضحة والمستقرة إلى تعزيز دور المراكز البحثية، بينما يحد غياب الاستقرار وضعف التمويل من كفاءتها وإسهامها في التنمية.

هيكلية البحث : تقسم هيكلية البحث الى ثلاثة مطالب ، كما يلي :

المطلب الاول: دراسة نظرية لمفهوم مراكز البحث العلمي

يعد وجود مراكز الأبحاث في أي دولة من الأدلة الاكيدة على تقدم الحياة المعرفية والبناء المؤسسي فيها، بشرط أن تأخذ دورها في محيطها الذي تعمل فيه، فوجودها لوحده لا يعني قدرتها على التأثير، لذا تجد بعض الدول تنشط فيها هذه المؤسسات فتترك تأثيرها الواضح على المعرفة والسلطة والانسان، وفي دول أخرى تكون هامشية وضعيفة ومحدودة التأثير. ومعرفة أسباب هذا التباين تتطلب دراسة وضعها في جميع بلدان العالم، وهذا الامر صعب بحد ذاته ويتطلب وقتا وجهدا كبيرا، فضلا عن كونه يخرج عن نطاق هذا البحث الذي يسلط الضوء على مراكز الأبحاث في العراق.

اولا : : تاريخ ونشأة المراكز البحثية:

عند النظر الى المسار التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات العلمية ، يلاحظ أن الباحثين يختلفون في تحديد البداية التاريخية لتأسيسها، فهناك من يحدد نشأتها الأولى مع تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في بريطانيا عام ١٨٣١م، وهناك من يربط نشأتها مع تأسيس الجمعية الفابية البريطانية التي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية عام ١٨٨٤م، الا انه بالرغم من ذلك ، فإنه مع مطلع القرن العشرين ازدادت أعداد مراكز البحوث، ففي الولايات المتحدة الامريكية أسس العديد من مراكز البحث المهمة ، اهمها معهد كارنيغي للسلام الدولي عام ١٩١٠، ثم معهد بروكنغز في عام ١٩١٦، ومعهد هوفر عام ١٩١٨، ومؤسسة القرن عام ١٩١٩، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام ١٩٢٠، ومعهد غالوب في عام ١٩٢٠ و العديد غيرها .[١]

أما في بريطانيا فتأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام ١٩٢٠، وفي فرنسا تم تأسيس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية عام ١٩٧٩، وفي ألمانيا تم تأسيس الأكاديمية الألمانية للسلام عام ١٩٣١، واستمرت حركة تأسيس هذه المراكز بالتصاعد لاسيما خلال عقود الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، اذ تم في أمريكا في هذا الوقت تأسيس معهد انتربرايز عام ١٩٤٣، ومؤسسة رائد عام ١٩٤٥، ومعهد دراسات الشرق الأوسط عام ١٩٤٨، ومركز فض النزاعات عام ١٩٥٦، وفي لندن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٥٨م، وفي السويد معهد ستوكهولم لأبحاث السلام عام ١٩٦٦، وانتشرت ظاهرة تأسيس المراكز عبر الغرب ومنه إلى العالم حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٩٦، بمعدل ١٥٠ مركزا تم تأسيسها سنويا[٢]

قامت الدول العربية خلال العقود الستة الماضية ، بتكوين العديد من مراكز الأبحاث المستقلة أو التابعة للجامعات، التي تتولى القيام بالأنشطة البحثية في مختلف العلوم والمعارف، وتعد مراكز البحوث

والدراسات التابعة لجامعة الدول العربية الذي أسس عام ١٩٥٢م، أول مركز للبحوث في العالم العربي، ث م تبعه في التأسيس المركز القومي للبحوث بالقاهرة عام ١٩٥٦م، تلاهما إنشاء مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٦٨م، ثم مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٧٥م، ومركز الإنماء العربي في طرابلس عام ١٩٧٦م، ومنذ ذلك الحين تزايد إنشاء مراكز البحوث والدراسات إلى أن وصلت إلى أكثر من (٦٠٠) مركز بحثي مقابل (١٥٠٠) مركز في فرنسا،(١٨٥١) مركزاً في الولايات المتحدة، وتنوعت المجالات البحثية التي اشتغلت بها هذه المراكز إلى التاريخ، العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، والاجتماعية والأمنية.[٣]

كما يمكن بداية المراكز البحثية غير الحكومية مع انتشار ظاهرة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، إذ لم يكن مسموحاً قبلها إنشاء مؤسسات مجتمع بالشكل الموجود عليه اليوم، وبشكل مختلف عن التيار قلة من المجموعات اهتمت بإنشاء مراكز بحثية غير حكومية كمؤسسات مجتمع مدني، أو حتى كشركات خاصة في وقت انتشرت فيه الجمعيات الخيرية والعمل الإغاثي الأهلي، إذ لم تكن ثقافة المجتمع المدني متجدرة أساساً في المجتمع، فضلاً على أن يكون هناك تجدر لفكرة إنشاء المراكز البحثية كما هو موجود في العالم المتقدم.[٤]

على عكس المراكز البحثية غير الحكومية، فإن نشأة المراكز البحثية الحكومية كانت قديمة للغاية إذ يشير بعض الخبراء إلى أنها تعود ل ٤٠-٥٠ سنة مضت، ومع الوقت أصبح عدد المراكز البحثية الحكومية في تزايد كبير حيث أن معظم القطاعات الحكومية تقريبا بها مراكز بحثية مرفقة بها مثل مركز بحوث الشؤون الاجتماعية، ومركز بحوث الطاقة المتجددة، ومعهد التخطيط الوطني، ومعهد البحوث الصناعية وغيره بالإضافة إلي وجود مراكز بحثية حكومية قائمة ومستقلة بذاتها لعل أشهرها مجلس التخطيط الوطني ومجلس التطوير الاقتصادي [٥].

ثانيا : تعريف المراكز البحثية

مراكز البحث العلمي هي مراكز علمية أنشئت لخدمة الباحثين والبحث العلمي، وقد جاءت استجابة للتواصل الذي يحتاج إليه الباحثين في زمن باتت فيه الحاجة ماسة لوجود مثل هذه المراكز لخدمة البحث العلمي والارتقاء به. وتُعد مراكز البحث العلمي ركيزة أساسية لخدمة البحث العلمي وتفعيل دوره، لذلك دأبت هذه المراكز إلى توفير التسهيلات الممكنة والخدمات اللازمة والتي من شأنها الإسهام في تفعيله مثل المختبرات العلمية والمعامل البحثية، كذلك تفعيل التواصل بين الباحثين في مجال معين أو في مجالات متعددة على اختلاف تخصصاتهم وهوياتهم.

وتم تعريف مراكز البحث العلمي بعدة تعاريف ، فقد عرفها (دونالد ابلسون) بالقول:" بأنها هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين، دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الأيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسة في تأثيرها على الرأي العام والسياسات العامة ".[٦]

كما يعرفها هوارد ج ويارد Howard I Wiarda (أستاذالعلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركزودورو ويلسون» في واشنطن بأنها عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها

لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجاً» وهو الأبحاث هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل ؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها». وينتهي هوارد Howard بالقول: «إن هذه المراكز، هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس» .[٧]

كما عُرفت بأنها: " كيان بحثي يكون على هيئة: مجموعة، مؤسسة، معهد، هيئة (حكومية أو غير حكومية) وظيفتها القيام بإجراء الدراسات والبحوث العلمية المركزة والمعمقة ومحاولة إيجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي–سياسي أو القضايا الاستراتيجية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية والتكنلوجية والقضايا العسكرية" .[٨]

في حين عرفها مجموعة من الباحثين بانها " تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة".[٩]

ثالثا : تصنيف مراكز الأبحاث

تنتج كثرة المراكز وسعة تخصصاتها واهتماماتها صعوبة في تصنيفها، ولكن مع ذلك، فدراسة الأدوار التي تقوم بها، والاسس التي تستند عليها يساعد كثيرا في تصنيفها وفقا الى معايير محددة، وكما يأتي:

أولا: من حيث التمويل تنقسم المراكز إلى:

. مراكز بحثية حكومية، مثل معهد البنك الدولي ومعهد دائرة بحوث الكونغرس في الولايات المتحدة، والدوائر الملكية المتحدة لدراسات الأمن والدفاع في بريطانيا، و Security Studies Policyالتابع للاتحاد الأوربي وغيرها.

. مراكز بحثية أكاديمية، سواء كانت تابعة لجامعات أو تعتمد على جامعيين في عملها مثل معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، ومركز التنمية الدولي ومركز بيلفير للعلوم والشؤون الدولية التابعان لجامعة هارفارد، ومركز الدراسات والبحوث الدولية التابع لجامعة السوربون.

. مراكز بحثية خاصة سواء ارتبطت بتقديم النفع العام أو تقديم النفع للجهات التي أسستها كالشركات مثلا وهذه كثيرة ومتنوعة.

ثانيا: من حيث الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي، تنقسم إلى: [١٠]

. مراكز بحثية ليبرالية.

. مراكز بحثية محافظة: دينية، قومية، اجتماعية.

. مراكز بحثية يسارية.

. مراكز بحثية مستقلة فكريا.

ثالثا: من حيث الاستقلالية، تجد هناك: [١١]

. مراكز بحثية مستقلة.

. مراكز بحثية شبه مستقلة.

. مراكز بحثية جامعية. ومراكز بحثية حزبية، مثل: مؤسسة (فريدريك ايبرت)، ومؤسسة (كونراد اديناور) في ألمانيا، ومركز الدراسات السياسية في فرنسا، ومعهد الحزب المركزي (تيرانوفا) في الصين.

رابعا: من حيث الارتباط الحكومي تنقسم الى: [١٢]

. مراكز أبحاث حكومية، أي ترتبط بالحكومات إداريا وماليا.

. مراكز أبحاث شبه حكومية، أي تكون مستقلة إداريا عن الحكومات، ولكن الأخيرة تمثل مصدر من مصادر تمويلها ماليا.

. مراكز أبحاث خاصة، والتي تستقل عن الحكومات إداريا وماليا، فتعتمد على نفسها في إدارة شؤونها.

خامسا: من حيث التخصص، توجد: [١٣]

. مراكز متخصصة بمجال معرفي معين، مثل: مؤسسة (راند) الامريكية التي تركز في دراساتها على القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والاستراتيجية، ومعهد أمريكان انتربرايز ذي الميول الاقتصادية، ومكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس الأمريكي، وكذلك مكتب الكونغرس للميزانية، ومكتب الكونغرس لتقييم التكنلوجيا.

. بينما هناك مراكز أخرى لها اهتمامات وتخصصات متنوعة ومتعددة، مثل: مركز الكونغرس الامريكي للخدمات البحثية. ومراكز تهتم بالسياسة الخارجية والشؤون الدولية مثل: معهد بروكنغز، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الامريكيان. ومراكز تركز على الشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية، مثل: مؤسسة التراث الامريكية.

سادسا: من حيث النطاق الجغرافي لعمل المراكز، اذ تنقسم الى: [١٤]

. مراكز تعنى بمنطقة جغرافية محددة كدولة ما او قارة ما او إقليم ما مثل مركز أبحاث البصرة والخليج العربي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وغيرها.

. مراكز يكون اهتمامها منصبا على موضوع ما سياسي او اقتصادي...فتجعل اهتمامها بالموضوع شاملا لكل العالم.

أن تقسيم المراكز وفقا لما تقدم لا يخلو من تداخل بينها، فكل صنف منها سيتميز عن غيره من حيث درجة القوة والتأثير والعلاقة مع صانع القرار، وفضاء الحرية التي يتمتع بها، فعلى سبيل المثال المراكز التابعة للحكومات غالبا ما تكون بيئة الإبداع الفكري فيها محدودة بسبب تقليص مساحة الحرية الممنوحة لها من قبل النظام الحاكم، أما تلك المرتبطة بالجامعات فتعتمد آليات ومناهج التفكير الأكاديمي المعروف، التي قد يجد صانع القرار– أحيانا – أنها لا تخدم حاجته لسبب أو آخر، في حين تميل المراكز المرتبطة بأحزاب أو جهات محددة الى تبني وجهات نظر هذه الأحزاب والجهات في الدفاع عن مصالحها. وما يميز هذه المراكز عن بعضها هو مقدار فاعلية كل منها في التأثير على الرأي العام، وصناعة القرار في مراكز الإدارة العليا للجهات التي تستهدفها.

كما يشكل الجانب المالي للمراكز البحثية موضوعاً في غاية الأهمية في تنميتها وتطويرها،ف أي ضعف من هذه الناحية سيحول دون تحقيق هذه المراكز المهام المناطة بها.

وقد حدد مصادر تمويلها مما يلي :[١٥]

١. المبالغ المرصدة في الموازنة السنوية للجامعة.

٢. حصة المركز من الإيرادات المتأتية من الخدمات الاستشارية والتعليمية والدراسات والأبحاث التي يقوم بها المركز لصالح مؤسسات الدولة والقطاع العام والخاص والمختلط.

٣. المنح والمساعدات المالية للمركز من داخل العراق وخارجه التي تُقرر الوزارة قبولها وفق القانون.

٤. أية مبالغ يُدعم بها المركز للقيام بفعاليات وأنشطة مشتركة أو خاصة به ترد نتيجة نشاط المركز.

ثانيا : موقع المراكز البحثية في منظومة صنع القرار.

تكاد تجمع الدراسات القليلة التي تطرقت الى واقع مراكز الأبحاث العراقية بمختلف اشكالها على ضعف تأثير هذه المراكز في بيئتها السياسية بشكل عام، وفي بيئة صنع القرار السياسي بشكل خاص، وعلى المستويات الثلاث:

١. مستوى التواصل بينها وبين مؤسسات صنع القرار السياسي.
2. مستوى الاعتماد على منتجها المعرفي من قبل المعنيين بالشأن السياسي، سواء فيما يتعلق بتقديم الاستشارات ام بإيجاد الحلول وتحديد الخيارات والبدائل للمشاكل التي تواجههم.

٣. مستوى الاستفادة من خبراتها البشرية في إدارة الدولة سواء من خلال شغل المناصب المهنية الحساسة (سياسة الباب الدوار) او القيام بدور دبلوماسية المسار الموازي او مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الرسمية داخل العراق وخارجه.

رابعا : اهم الوظائف الموكلة لمراكز البحث العلمي واهميتها :

من بين اهم الأهداف التي تُنشأ من أجلها المراكز البحثية الحكومية والتي صاغها المشرع على شكل مهام تسعى المراكز إلى تحقيقها، وهذه المهام تتمثل بما يلي:[١٦]

١.وضع الخطط والاستراتيجيات للدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في ضوء السياسة العامة للبحث العلمي التي تقرها هيئة البحث العلمي التابعة لوزراة التعليم العالي و البحث العلمي .

٢.إجراء الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة والعمل على تطويرها وتقديم التوصيات و المقترحات بشأنها واستثمارها وتوفير كافة المستلزمات البحثية التي يحتاجها الباحثين .

٣.توفير قواعد المعلومات ضمن اختصاص المركز من المكتبة التي تحوي الكتب والدوريات والمراجع والأفلام ومكننة العمل الإداري فيها باستخدام أساليب الحفظ الحديثة .

٤.نشر البحوث العلمية وتعميمها على الجهات ذات العلاقة والتعاون معها على تطبيق النتائج، واصدار المطبوعات والدوريات والكتب والنشرات العلمية.

٥.الاسهام بتعميق الوعي العلمي عن طريق المحاضرات وتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والحلقات الدراسية والدورات التدريبية على المستويات الوطنية والعربية والدولية والمشاركة فيها.

٦.تبادل الخبرة مع الخبراء والباحثين من داخل العراق وخارجه للاستفادة من خبرتهم وفق خطة المركز وأهدافه العلمية،بالإضافة إلى تحقيق وتوسيع التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والدولية ذات العلاقة بأهداف المركز وإختصاصه.

اما اهم أهداف المراكز البحثية في الآتي [١٧]:

١. إنشاء وتطوير البنية التحتية للبحث العلمي بما يفي بمتطلبات البحث العلمي، ويسهم في التطوير والتحسين المستمر لجهود البحث العلمي، وتوطين التقنية الحديثة والبيئة المناسبة.

٢. استقطاب الكوادر البشرية المتميزة لمساعدة الباحثين على تبادل الخبرات العلمية توفير الكوادر الفنية لإدارة البنية التحتية للمراكز البحثية وصيانتها والمحافظة عليها.

٣تشجيع البحث العلمي، وتنمية ملكة الإبداع والابتكار لدى الكوادر الأكاديمية بها، وتحفيزهم على إجراء البحوث المتميزة لخدمة المجتمع <

٤. رفع قدرات ومهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس ودعم البحوث العلمية والدراسات التطويرية والتطبيقية.

٥. نشر أبحاث المركز العلمية محلياً وإقليمياً وعالمياً. و العمل على إقامة المؤتمرات وورش العمل لمشاركة الباحثين آخر ما توصلت إليه أبحاثهم العلمية .

المطلب الثاني: تطور المراكز البحثية في العراق

شهدت المراكز البحثية في العراق تطورات ملحوظة تركزت على بذل الجهود المكثفة من اجل الارتقاء بالعمل الاكاديمي و البحثي من اجل بناء اسس علمية و معرفية لها القدرة على اضفاء دور مهم واساس للمراكز البحثية في عملية صنع القرار و رسم السياسات الحكومية في العراق بعدعام٢٠٠٦ .

اولا : لمحة تاريخية عن المراكز البحثية قبل ٢٠٠٦.

اخذت الجامعات العراقية على عاتقها الاهتمام بالمراكز البحث العلمي منذ تاسيس الجامعة العراقية عام ١٩٥٨ اذ كان من اهم واجبات الجامعة الاساسية توجيه نتائج البحث العلمي بما يخدم مستقبل البحث العلمي و عملية التنمية و المشاركة في عملية صنع القرار .

ثم بعد ذلك تم انشاء مؤسسة البحث العلمي في تشكيلات وزراة التعليم العالي و البحث العلمي عام ١٩٧٠ بهدف النهوض بواقع البحث العلمي في العراق ، و تم بعده تشكيل مجلس البحث العلمي عام ١٩٨٠ ، الذي يضم عددا من المراكز العلمية في مختلف الاختصاصات ، لاسيما ذات الطبيعة العلمية الصرفة ، وتم الغاء المجلس عام ١٩٩٥ و تشكيل هيئة غير متفرغة للبحث العلمي بموجب قانون مراكز الابحاث العلمية و التي تشرف على المراكز و الوحدات البحث العلمي في الجامعات العراقية .

ثانيا : التحديات التي تواجه مراكز البحث في العراق

ان ضعف المراكز البحثية العراقية تقف ورائه أسباب عدة، يمكن تحديد الأبرز منها بما يأتي :[١٨]

١. نظرا للجهة المؤسسة أو الممولة لمركز الأبحاث على أن عمله نظير لعمل وسائل الإعلام في الترويج لأفكار المؤسسين أو الممولين، لا انه مركز تفكير للجهة المؤسسة قد يتوافق معها أحيانا، وقد يختلف في احيان أخرى مع منطلقاتها الفكرية ويؤسس لمنطلقات جديدة تقتضي تغيير أنماط التفكير والسلوك للوصول الى مستوى أفضل من التفكير والاداء.

٢. مشكلة التمويل، فمعظم هذه المراكز تعاني من شحة الموارد المالية التي تمول نشاطاتها، ويبدو ان هذا الامر منطقي تماما عندما نعلم ان العراق شأنه شأن جيرانه العرب من أقل بلدان العالم إنفاقا على البحث العلمي من مجمل الموازنة السنوية، اذ لم يتجاوز في هذا الانفاق للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١١ نسبة ٠,٢%.

ويكفي للدلالة على ضعف هذه النسبة أن (إسرائيل) على محدودية مساحتها وقلة سكانها تصل موازنة البحث العلمي فيها الى ٤,٧% من موازنتها السنوية، وهي تساوي مجمل الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية مجتمعة، كما تتضاعف هذه النسبة كل ثلاث سنوات، وقد انعكست مشكلة التمويل الضعيف لبرامج البحث العلمي على كم الإنتاج المعرفي للمراكز، ففي الوقت الذي لا توجد فيه إحصائية عراقية رسمية توثق نسبة هذا الإنتاج كما ونوعا، فان الباحث لا يصعب عليه الوصول الى استنتاج مفاده ضعف هذا الإنتاج عندما تعلم بأن ما ينتجه العالم العربي (والعراق داخل فيه ضمنا) من المعارف الإنسانية العالمية تبلغ نسبته ٠,٠٠٠٢%، مقارنة بـ(إسرائيل) التي تصل فيها هذه النسبة الى ١%، أي ما يعادل ٥٠٠٠ مرة ضعف ما ينتجه العرب.[١٩]

٣. عدم التمييز بين عمل مراكز الأبحاث وعمل منظمات المجتمع المدني ذات الأبعاد الإنسانية أو الخيرية... على الرغم من أن هذه المراكز تعتمد غالبا على أساليب موضوعية صارمة للوصول إلى الحقيقة قد تجعل المراقب غير المدرك لعملها يعتقد أنها قاسية.

٤. تأسيس مؤسسات تحمل صفة مراكز أبحاث: دولية، وطنية، استراتيجية، اقتصادية... من جهات عدة بدون توفير المستلزمات البشرية المناسبة، فغالبا ما تعاني كثير من الكوادر البشرية العاملة في هذه المراكز، لاسيما في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من مظاهر العجز الآتية:[٢٠]

أ- كوادر ضعيفة الإمكانيات العلمية والإدارية، مما ينعكس سلبا على منتجها المعرفي العام.

ب- لم يتم اختيارها بناء على مؤهلاتها، بل في أحيان كثيرة يكون الاختيار كعقوبة أو نفي لها داخل وزارة التعليم (المراكز والوحدات محطات نفي لا مؤسسات جذب علمي كما يقال)، أما خارج الوزارة فالمحسوبية والولاء تشكل المعايير الأساسية للاختيار في معظم الأحيان.

ج- عدم خضوعها لدورات تدريبية تخصصية تطور مهاراتها، وتصقل عملها.

د- ضعف التواصل بينها وبين نظيراتها العاملة من المراكز العالمية الناجحة والمؤثرة، بسبب عدم ايجاد الجهات المؤسسة لها قنوات ربط سهلة وميسرة مع التجارب العالمية، وعدم توفير التمويل المالي الكافي لقيام هذه الكوادر بعملية الربط بنفسها على أساس المبادرة الذاتية.

هـ- تورط الإدارات المشرفة على بعض مراكز الأبحاث غير الحكومية بنشاطات وأعمال لا تنسجم مع طبيعة الدور المطلوب منها.

و-عدم وجود قيادات كفوءة تمتلك رؤية استراتيجية واضحة تؤطر عمل المراكز وترسم ملامح السياسة العامة التي يجب أن تنتهجها.

٥. عدم ايمان صناع القرار بدور هذه المراكز، لذا تستبعد غالبا من دائرة التأثير في عملية صنع القرار، ووضع السياسات، وتقديم الاستشارات، وإيجاد الحلول للمشاكل المستعصية الآنية والمستقبلية، والتعيينات في المناصب المهمة، ولا يتجاوز الحديث احيانا من قبل صناع القرار عنها حدود التصريحات الإعلامية.

٦. الاعتقاد السائد، لاسيما في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلا عن باقي الوزارات، واحيانا خارج الاطار الحكومي بأن عمل المراكز يشكل امتدادا للعمل الأكاديمي في الكليات والمعاهد من حيث مستوى الأداء والنوعية، وتصورها على انها مؤسسات تدريسية بشكل أو آخر (كما رأيناه عند الحديث عن هيكل عمل الباحث في التعليمات رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، وهذا في كثير من الأحيان لا ينسجم مع حاجات صانع القرار القائمة على السرعة في تقديم الرأي عند الحاجة، والايجاز في الكتابة وبطريقة مبسطة ومفهومة وبعيدة عن التعقيد الاكاديمي المبالغ فيه، والخبرة المستندة الى التجربة العملية والتجارب المقارنة.

بالتالي فان ضعف تأثير مراكز الأبحاث العراقية في بيئة صنع القرار السياسي هي مشكلة مركبة ناجمة عن أسباب عدة تشترك فيها الجهات المؤسسة لها، مع طبيعة تصورات بيئتها المحيطة لدورها، مع عوامل الضعف الذاتية التي تعانيها، وهي، بمجملها، مشكلة لا يمكن عزلها عن أزمة بناء الدولة الحديثة في العراق.

ثالثا : السياسات الحكومية اتجاه المراكز البحثية في العراق بعد عام ٢٠٠٦.

العراق، لاسيما بعد سنة ٢٠٠٣، صار واحدا من البلدان التي ظهر فيها الكثير من مراكز البحوث والدراسات، الا انها على كثرتها لا زالت دون المستوى بكثير من حيث اثبات الوجود، واحداث التأثير في الرأي العام عموما، وفي عملية صنع القرار على وجه الخصوص، وتقف أسباب موضوعية كثيرة خلف ضعفها واخفاقها ، ولا نريد الخوض بالحديث عن جميع مراكز البحوث والدراسات العراقية التي سبق لنا ان كتبنا بحثا مفصلا عنها بعنوان (مراكز الأبحاث في العراق: تنظيمها القانوني ودورها السياسي)، فضلا على كتابة أكثر من مقال حول الموضوع نفسه، ولكننا نرغب بتسليط الضوء على ما تعانيه المراكز والوحدات البحثية المنضوية تحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، تلك المراكز والوحدات التي كان لي معرفة كبيرة بها، بحكم ادارتي لأكثر من مركز بحثي، وعضويتي لأكثر من سنتين في هيئة البحث العلمي التي ترتبط بها هذه المراكز .

يوجد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية- سواء مرتبطا بالوزارة مباشرة او مرتبطا بجامعاتها- اكثر من ١٢٠ مركزا ووحدة بحثية تتوزع في اختصاصاتها بين التخصصات الطبية والهندسية والإنسانية والمتعددة التخصصات، وهذه المراكز على كثرتها، لم تصل الى مستوى المراكز العاملة في البلدان المتقدمة: الأوروبية والأمريكية والجنوب شرق اسيوية، بل وحتى بعض المراكز في البلدان الشرق أوسطية، وهذا الواقع ربما يثير حيرة

واستغراب الكثيرين، بل بسببه تصبح احيانا هذه المراكز والوحدات في مرمى النقد والاتهام من قبل الوزارة نفسها او من غيرها من المؤسسات الحكومية، بل ومن الرأي العام أيضا . [٢١]

ان كشف الأسباب الحقيقية المعرقلة لدور مراكزنا ووحداتنا البحثية الاكاديمية من شأنه تبديد الكثير من هذا النقد والاتهام، وتصحيح زاوية النظر للكثير من المهتمين، وقد يساعد القيادات العليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إعادة النظر بالسياسات المتبعة في الوقت الحاضر عند التعامل مع هذه المؤسسات البحثية المهمة، وهو ما نحاول القيام به من خلال الفقرات القادمة.

المطلب الثالث : قراءة مستقبلية عن واقع المراكز البحثية في العراق .

ان مهمة تفعيل البحث العلمي في العراق من خلال مراكز الأبحاث والمؤسسات المشابهة لها هي مهمة كبيرة جدا، الا ان تحُمل اعبائها، والنجاح في الوصول الى أهدافها ستكون المعيار الأساس لإثبات قدرة الانسان والدولة في هذا البلد على امتلاك الحق في السير الى الامام في عالم معاصر لا يحترم الجهلة ولا يشفق على الضعفاء.

اسباب ضعف المراكز والوحدات البحثية داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية .

توجد جملة من الأسباب التي تقف خلف حالة الضعف والتردي التي تعاني منها مراكزنا ووحداتنا البحثية الاكاديمية، منها:

1.التطبيق غير الجيد للنصوص القانونية، ونقصد بذلك هو وجود النص القانوني، ولكن مع اهمال تطبيقه او تفعيله لسبب غير معروف، فعلي سبيل المثال أشرنا في قانون الوزارة أعلاه الى ان نص المادة العاشرة منه أعطت للمركز البحثي الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي والأهلية القانونية لتحقيق أهدافه، فيما جعل نص المادة الثامنة من النظام أعلاه المبالغ المرصودة للمركز والوحدة البحثية ضمن موازنة الجامعة السنوية مصدرا مهما من مصادر تمويل نشاطاتهما البحثية، وهذا يعني من الناحية النظرية وجود ميزانية مالية مستقلة لهذه المؤسسات البحثية، ولكن الجانب النظري شيء، والجانب الواقعي شيء آخر؛ اذ تكاد تكون جميع المراكز والوحدات البحثية فاقدة لهذا الامتياز، فيما تتمتع به الجامعات والكليات والمعاهد . [٢٢]

لقد وصل الامر بمراكزنا ووحداتنا البحثية من الناحية المالية ان تكون مجرد هياكل رسمية مفلسة ماليا تماما، لا تستطيع توفير ابسط المستلزمات التي تعينها على إدارة شؤونها اليومية، فضلا على إدارة نشاطاتها العلمية، وعلى الرغم من المطالبات الكثيرة لمدراء المراكز والوحدات البحثية ولسنوات طويلة بتطبيق النصوص القانونية الا ان الوزارة والجامعات كانتا متجاهلتين تماما لتفعيل هذا النص، حتى وصل الامر بي وانا مدير مركز بحثي لسنوات طويلة ان ارفع طلبات مكافئة مالية بسيطة للعاملين في المركز يتم توظيفها بعد استلامها في تمشية النفقات الشكلية الملحة للعمل بحجة عدم وجود باب في موازنة الجامعات مخصص لنفقات البحث العلمي، بل وصل الامر ان السيارة التابعة لأي جامعة، كتلك السيارات الناقلة للطلبة في باحاتها لديها نفقات مالية شهرية

وسنوية مخصصة لغرض الوقود والصيانة فيما لا يوجد أي نفقات مالية مخصصة للنشاطات العلمية للمركز والوحدة.

هذا التعامل المالي غير الصحيح مع المراكز والوحدات البحثية جعلها في موقف الاستجداء عند تنفيذ برامجها ونشاطاتها وهذا يحدث فيما يراقب العاملون فيها نظرائهم في المؤسسات البحثية الموجودة في البلدان المتقدمة الذين ترصد لهم موازنات سنوية بملايين الدولارات لتنفيذ برامج علمية داخل بلدانهم وخارجها، بل ويجدون انفسهم لمرات كثيرة في مواقف محرجة عند التعامل مع هذه المؤسسات فيما لو وجهت لهم دعوات زيارة لتبادل الخبرة والمنفعة واجراء البحوث والبرامج العلمية المشتركة تتحمل نفقاتها تلك المؤسسات، بينما هم عاجزين عن القيام بالمثل في توجيه دعوات لنظرائهم العاملين في تلك المؤسسات بسبب عدم قدرة المراكز والوحدات البحثية العراقية على تحمل هكذا نفقات. (٢٣)

ولا يقتصر الخلل في التطبيق القانوني على الجانب المالي، وانما يمتد الى تمثيل المراكز والوحدات البحثية في مجالس الجامعات والكليات، حيث ان الفرض القانوني يذهب الى ربط المركز البحثي برئيس الجامعة ، وربط الوحدة البحثية بعميد الكلية، الا اننا نجد هناك ارباك قانوني واضح عند الحديث عن تمثيل مدراء المراكز والوحدات في مجالس جامعاتهم وكلياتهم، حيث جعلت المادة (١٩) من قانون الوزارة المشار اليها في أعلاه مدير المركز عضوا اصيلا في مجلس الكلية، وكان الأولى ان يكون مدير الوحدة البحثية عضوا اصيلا في مجلس الكلية لكون الوحدة كما اشرنا ترتبط بالكلية، اما مدير المركز فيكون عضوا اصيلا في مجلس الجامعة كون المركز يرتبط برئاسة الجامعة، وهذا الارباك القانوني انعكس سلبا على تمثيل هذه المؤسسات في مجالس الجامعات والكليات، بسبب امتناع الأخيرة عن السماح بتمثيلها مسنودة بغياب النص القانوني .

لقد حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية تلافي هذا الخلل في احدى السنوات من خلال كتب رسمية طالبت فيها الجامعات والكليات بالسماح لمدراء المراكز والوحدات بالتمثيل في مجالسها بصفة ممثل غير اصيل الا ان هذا التوجه الوزاري الذي جرى التأكيد عليه في عهد وزير ما، تم تجاهله واهماله في عهد غيره، وهو أمر متوقع نتيجة وجود الخلل في النص القانوني. ان عدم الإشارة الصريحة الى تمثيل مدراء المراكز في مجالس الجامعات، ومدراء الوحدات البحثية في مجالس الكليات التابعة لها يعد خللا قانونيا ينتقص من دورها وتأثيرها على مستوى الجامعة والكلية .

فضلا على ما تقدم، تجد انه على الرغم من الإشارة الصريحة والواضحة، والشرط القانوني الوارد في المادة الثامنة من تعليمات استحداث المراكز والوحدات البحثية، والملزم للجامعات والكليات باستكمال متطلبات الاستحداث المادية والبشرية خلال سنة او يتم الغائها، فان الكثير من الجامعات والكليات لم تقم من جانبها باستكمال هذه المتطلبات خلال المدة المحددة، فيما لم تقم الوزارة بإلغاء استحداث معظمها على الرغم من ذلك، لذا تجد الكثير من المراكز والوحدات بقيت لسنوات طويلة مجرد اشباح قائمة على الورق يستهلك العاملون فيها الوقت والمال دون فائدة. وهذا الامر ان دل على شيء فهو يدل على ضعف إرادة الجامعات والكليات في تطوير

مؤسساتها البحثية من جانب، كما يدل على تقصير الوزارة بواجبها في الرقابة والاشراف واتخاذ القرارات الحاسمة بإلغائها من جانب آخر، مما شجع الكثير من الجامعات والكليات على استمرار الاخلال بواجبها في تحمل مسؤولية تأهيل مراكزها ووحداتها البحثية لتكون في المستوى المطلوب . [٢٤]

وعلى الرغم من وجود ثغرات قانونية أخرى بحاجة الى تعديل او تشريع في التنظيم القانوني للمراكز والوحدات البحثية داخل وزارة التعليم، لكنها تبقى اقل تأثيرا من الثغرات الثلاثة أعلاه، فالأخيرة تعد معرقلة بشكل كبير للتطور والارتقاء بمستوى مؤسساتنا البحثية الاكاديمية .

2 .وجود الموارد البشرية غير المؤهلة. اذ مهما رصدت الدولة من ميزانيات بحثية او قدمته من دعم لعمل مراكزها البحثية، فإنها تبقى عاجزة عندما تكون الموارد البشرية العاملة فيها ضعيفة او غير مؤهلة. ان العمل في المراكز والوحدات البحثية لا يشبه العمل التدريسي في الكليات والمعاهد، فالأخير –على أهميته– يمكن –أحيانا – إنجازه من قبل كوادر بشرية محدودة المؤهلات، وان كنا على يقين ان نتيجة التعليم على يد كوادر تدريسية ضعيفة لن تشكل خبرا سارا على الاطلاق، ولكن لنقل مجازا ان ذلك ممكن، ولكن لا يمكن قول الامر نفسه عن العمل في المراكز والوحدات البحثية، فهذه المؤسسات متوقع منها تقديم منتج معرفي علمي عالي الجودة، ولذا هي بحاجة الى موارد بشرية عالية الجودة، لا على مستوى الباحثين والباحثين التدريسيين فحسب، وانما –أيضا– على مستوى الكوادر الإدارية المساعدة، وهذا ما لم تفهمه قياداتنا الإدارية في الوزارة والجامعات والكليات، فهي تعتقد ان عمل المراكز شبيه او امتداد –واحيانا– ادنى من مستوى التدريس في الكليات والمعاهد، لذا غالبا بعد استحداث هذه المؤسسات تزج للعمل فيها كوادر بحثية وإدارية غير مناسبة، لا تعرف كيف تطورها، كما لا تعرف كيف تقوم بعملها، وبعضها يقضي سنوات طويلة وجل اهتمامه كيف يكمل نصابه ويقضي يومه، فتجد في المحصلة النهائية ان مخرجات هذه المؤسسات محدودة او ضعيفة وغير مؤثرة. وتزيد هذه الوضعية سوءا عندما تلجأ الجامعات والكليات الى سياسة سد النقص داخل هذه المؤسسات بكوادر غير متفرغة من العاملين في مجال التدريس او الإدارة في الكليات، وغالبا ما يتم ذلك بدون رغبة هذه الكوادر، فتصبح عبأ كبيرا على العمل، بل عصي تعيق حركة عجلاته، وتمنع تحقيق أهدافه .

فضلا على ما تقدم، فان مما يساعد على إبقاء مستوى الموارد البشرية ضعيفا هو عدم حرص الوزارة وتشكيلاتها الاكاديمية الأخرى على ادخال هذه الموارد في دورات تطويرية تتناسب مع دورها، وعدم مساعدتها على توأمة عملها مع نظيراتها في البلدان المتقدمة لاكتشاف طريقة عمل الأخيرة وآليات تنفيذ برامجها، والاحتكاك بمهارات وخبرات العاملين فيها، لذا ليس غريبا على الاطلاق ان تجد معظم العاملين لدينا في المراكز والوحدات البحثية يقضون وقتا طويلا من العمل داخلها دون ان يشاركوا في دورة تدريبية حقيقية تطور مهاراتهم، ودون زيارتهم لأي مركز بحثي متقدم في العالم، والتقصير في هذا الجانب تتحمله تماما الوزارة لافتقارها الى سياسة واضحة لتطوير الموارد البشرية لمراكزها ووحداتها البحثية .

ان معاناة مراكزنا ووحداتنا البحثية من سوء تقدير القيادات الوزارية والجامعية في مجال الموارد البشرية دفع حتى العناصر الكفوءة العاملة فيها الى الهرب منها في النهاية او جعلها لا مبالية، نتيجة خضوعها لقيادات غير مناسبة، وعملها مع موارد بشرية ليست مؤهلة، وقطعا مع وجود هكذا موارد ليس متوقعا من هذه المراكز والوحدات تحقيق طموحها في الوصول الى ما وصلت اليه نظيراتها في دول أخرى، ويمكن ابراز حجم المشكلة المرتبطة بضعف كفاءة الموارد البشرية من خلال حادثة حصلت معي نهاية سنة ٢٠١٤ عندما كنت في بداية تكليفي بإدارة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، هذا المركز الذي قضيت فيه خمسة سنوات رائعة، والذي تم استحداثه كواحد من تشكيلات الجامعة في سنة ٢٠١٢، ففي بداية لقاء العاملين فيه بمديرهم الجديد سألني احد الموظفين من الذين قضوا سنتين في العمل داخل المركز.

3 .النظرة المتدنية للمراكز والوحدات من قبل القيادات الجامعية، قد يكون من المعيب والمخجل الحديث عن هذه الفقرة، ولكنه واقع حال لا يمكن بحال من الأحوال تجنبه او تجاهله، فعلى الرغم من ان المراكز البحثية توضع في صدارة التقييم من حيث الدور والتأثير في العالم المتقدم، تجد الامر على العكس من ذلك داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، فمن لم يسمع ذلك الهمس او الاحاديث الصريحة التي تدور بين أروقة الوزارة والجامعات والتي مفادها ان المراكز والوحدات البحثية اصبحت منافي للموظفين داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بل ان احدهم وصفها يوما ما في اجتماع عالي المستوى انها مقابر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث ينفى اليها المعاقبون من التدريسيين والموظفين او ينسب لها المتقاعدون من الكوادر الاكاديمية والإدارية، حتى بات بعض العاملين فيها يخجل من القول انه يعمل في مركز او وحدة بحثية خشية ان يظن السامع انه تعرض الى عقوبة عمل او مشكلة ما مع رئيسه المباشر ترتب عليها تنسيبه او نقله للعمل في المركز او الوحدة [٢٥].

ان هذه التصورات حول المراكز والوحدات ليست بلا أسس، فقد كان كاتب هذه السطور شاهدا على جزء منها، كما تحدث بشأنها الكثير من الزملاء الذين تحملوا مسؤولية ادارتها، بل أحيانا تجد مثل هذا التقييم والتصور للمراكز والوحدات موجودا على اعلى المستويات القيادية في الوزارة، ولذا تجد اغلبها تعاني من التهميش حتى في زيارات قياداتها الجامعية، عندما تقوم بزيارة الكليات والمعاهد العاملة ضمن تشكيلات الوزارة، دون ان تكلف نفسها عناء زيارة المركز والوحدة البحثية العاملة لديها للاطلاع على واقع عملها، وحاجات العاملين فيها، لذا ليس من المستغرب ان تجد مراكز ووحدات تشكلت وعملت لسنوات دون ان تزورها قياداتها العليا، ولو من باب تقديم الدعم المعنوي لها .

وإزاء هذا الوضع لن تجد غرابة ابدا في رفض معظم الكوادر الاكاديمية للعمل في المراكز والوحدات البحثية، بل لن تعجب عندما تجد هروبا مستمرا لها باتجاه الكليات والمعاهد، ففي النهاية لا يرغب الانسان في العمل داخل مؤسسة يفتقد فيها الى الحوافز المادية والمعنوية، ولا يشعر بفخر العمل والانتماء اليها .

4 .ضعف الحرية الاكاديمية. فالحرية الاكاديمية للعمل البحثي لاسيما في المراكز والوحدات البحثية كالوقود المحرك للعجلة، ولما كان من المستحيل حركة العجلة بلا وقود، كذلك من المستحيل تطور المركز او الوحدة البحثية بلا حرية. وإذا كان موضوع الحرية ليس بتلك الحدة في المراكز والوحدات ذات التخصصات الطبية والهندسية والعلمية البحتة، فإنها في المراكز والوحدات ذات التخصصات الانسانية تبدو قضية بالغة الحساسية والخطورة؛ لأنه غالبا ما يتم تقييد عملها بمقتضيات الواقع السياسي، وايديولوجية النظام الحاكم، وتأثيرات مراكز القوة والنفوذ سواء كانت داخل السلطة ام خارجها، وهذا يجعل مساحة وحدود الموضوعات التي تغطيها محدودة او يتم ملامستها بشكل بسيط دون الغوص في أسبابها الموضوعية، خشية تعرض من يحاول ذلك الى العقوبة الإدارية داخل مؤسسته او التهديد والضغط من قوى خارجها .

ان ضعف الحرية الاكاديمية امر طبيعي في البلدان ذات الديمقراطية الهشة والثقافة السلطوية كالعراق، وقد لا تتحمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتشكيلاتها الجامعية المسؤولية عنها، ففي النهاية هذا واقع تعاني منه الوزارة ومؤسسات الدولة، كما يعاني منه الباحثون الاكاديميون، ولكن وجود القيود على الحرية الاكاديمية يعيق عمل المراكز والوحدات البحثية، كما يشكل قيدا على الفكر الحر للباحثين العاملين فيها، ولا تكون النتيجة خسارة واضعاف دورها، بل الخسارة الفادحة هي تلك التي تلحق بالدولة العراقية، عندما يفشل صانع القرار العراقي في الاستفادة من مؤسساته البحثية في تشخيص طبيعة المشاكل والتحديات التي يواجهها، والحصول على الخيارات المناسبة للتعامل معها. وعليه، فغياب او ضعف الحرية الاكاديمية ينتج عنه خسارة مزدوجة للمؤسسات البحثية من جانب، وللمجتمع ومؤسسات صنع القرار من جانب آخر .

5 .اهمال مخرجات المراكز والوحدات البحثية، اذ تعاني مؤسساتنا البحثية مما تعاني منه جميع كلياتنا ومعاهدنا فيما يتعلق بالتعامل مع مخرجاتها العلمية، فكما ان البحوث والرسائل والاطاريح تركن على رفوف المكتبات في الكليات والمعاهد تغطيها الاتربة ويلفها النسيان، كذلك الحال مع البحوث والدراسات والتقارير التي تصدرها مراكزنا ووحداتنا البحثية، فهي لا تجد من يهتم بها او يحرص على تطبيقها في الميدان: سواء كان ميدان صنع القرار، ام الميدان العام؛ لأسباب كثيرة منها ضعف التنسيق والتواصل بين مؤسسات القطاع العام والخاص وبين المراكز والوحدات البحثية، وغياب المناهج العلمية العملية في إدارة الدولة، وعدم ايمان صناع القرار بقدرة مؤسساتهم البحثية على تقديم الحلول الناجعة لكثير من مشكلاتهم وعدم إعطائها مساحتها الحقيقية للعمل بفاعلية من خلال السماح لها بلعب ما يسمى بسياسة الباب الدوار والدبلوماسية الموازية وتقديم الدعم والاسناد لبرامجها وتوجهاتها البحثية ...لقد ظلت مخرجات الكثير من المراكز والوحدات البحثية حبيسة الادراج والمكاتب، ولم يتجاوز التفاعل معها حدود الدعاية الإعلامية المؤقتة او عبارات الثناء المجاملة من هنا او هناك .

وعليه لا يمكن لأي صاحب بضاعة ان يطور عمله عندما لا يجد لبضاعته زبائن حريصين على اقتنائها والاستفادة منها، وبضاعة المراكز والوحدات البحثية هي الأفكار والتي مهما ارتفعت جودتها لن تكون مفيدة ما لم يكن هناك من يسعى الى الاهتمام بها لتحويلها الى واقع عملي قابل للحياة والتطور .

أن الرؤية المستقبلية للمراكز البحثية هي بلورة أفكار الباحثين وتنظيمها، كما أنها تعمد بالاطلاع على التطورات والمتغيرات المتسارعة في الدول الأخرى، و الاستفادة من تجاربها للإفادة من واقع المراكز البحثية في تلك الدول وبالتالي مواكبة الحركة الفكرية والبحثية التي تتبناها الدول المتقدمة .

هذا وقد خطت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي العراقية خطوات متسارعة من أجل إرساء قاعدة بحثية وصياغة إستراتيجية متكاملة للبحث العلمي، وتوفير مراكز بحثية هادفة، وتحفيز الباحثين وإثراء اهتماماتهم البحثية والعمل على إثراء ثقافة التواصل بينهم وكسر الحواجز للإرتقاء بالبحث العلمي.

وعليه فإن الرؤية المستقبلية تتمحور في بناء قاعدة أساسية للبحث العلمي وتوفير الإمكانيات البحثية لإثراء المعرفة العلمية وخدمة الباحثين لإثراء بحوثهم العلمية. وقد وضحت هذه الرؤية من خلال العمل الدؤب الذي قامت به الوزراة بالتعاون مع المؤسسات و الجهات المعنية بما يتماشى مع النظرة المستقبلية لبناء اقتصاد مبني على المعرفة ، وبالتالي إيجاد جيل يجد أمامه كل سبل التواصل لتفعيل ثقافة التواصل مع الباحثين في مختلف القطاعات ومن دول أخرى.

الخاتمة و التوصيات :

اصبحت مراكز الفكر والابحاث التي اخذت بالتزايد في الاونة الاخيرة عالميا مؤشر على تقدم الدول وتطورها الحضاري ، ولم يكتفي دورها على العمل الاكاديمي فقط بل اخذت تلك المراكز بلعب دور مهم في رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي في الدول الاوربية بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص . ان اغلب عمل مراكز الفكر الامريكية هو اعداد ونشر الدراسات والبحوث الخاصة بمختلف جوانب نشاطات المجتمع والدولة ذات الطابع الحساس والاستراتيجي لذلك يكون نشاطها بتماس مباشر مع مؤسسات السلطة ودوائر صنع القرار المختلفة ، وبالتالي فمن البديهي انها تتبادل وهذه المؤسسات المعلومات والحقائق باعتبارها الخامات والمصدر الاولي الاساس الذي ستجري عليه عمليات التحليل والتفكيك والتركيب وما تبني عليه البحوث والدراسات التي ستعود كمخرجات تقدمها مؤسسات مخازن التفكير الى الجهات المعنية لتستفيد منها .

توصلت الدراسة إلى أهمية مراكز البحث العلمي على الواقع الاكاديمي و الحكومي في العراق ، لذلك توصلت الدراسة الي العديد من المقترحات و التوصيات لتعزيز تلك الاهمية ، واهمها :

١. تامين اهم الحاجات الضرورية لمراكز البحث العلمي لاسيما مايخص التمويل المادي الحكومي ، والتي تطبق وفق شروط واضحة ومناسبة لتفعيل دور تلك المراكز .

٢. اعادة النظر في التشريعات و القوانين الصادرة من الوزراة المرتبطة بمراكز البحث العلمي لمنع الفوضى والارتباك الذي يسود تفعيل تلك القوانين .

٣. ربط المراكز البحثية العلمية على مستواها المحلي مع المراكز الاقليمية و الدولية المناظرة لها ، مع اعطائها الحرية و المرونة الكافية للتحرك و البحث .و ضرورة العمل على رسم استراتيجية و خطط واضحة من اجل تاسيس مراكز ابحاث بحث علمي على مستوى عالي من العلمية و المهنية .

٤. تطوير الموارد البشرية البحثية والمساعدة العاملة داخل هذه المراكز والوحدات بالامتناع عن تزويدها بموارد ضعيفة محدودة القدرات من جانب، وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لتطوير كوادرها من خلال اعداد برنامج عالي المستوى من الدورات التدريبية داخل العراق وخارجه، وتشجيع برامج التوأمة وتبادل الخبرات والزيارات والبرامج بينها وبين نظيراتها العالمية، على ان تكون هناك إرادة حكومية وزارية وجامعية لتوفير الموارد المالية التي يقتضيها ذلك .

٥. تصحيح النظر الى دور المراكز والوحدات البحثية، وهذه المهمة تقع مسؤوليتها المباشرة على القيادات العليا في وزارة التعليم العالي وتشكيلاتها الجامعية، فجزء كبير من النظرة الحالية غير الصحيحة ناجمة عن تقصير او خلل في تصرفات هذه القيادات عند تعاملها مع مؤسساتها البحثية، ولعل اشراك هذه المراكز في وضع السياسة العامة والقرارات المؤثرة داخل الوزارة والجامعات يعد خطوة مهمة في تحقيق هذا الهدف .

الهوامش

---

(١) جميل انمار محمد ، مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الامريكية : تحليل و تقويم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١ .

(٢) خالد وليد محمود، مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتwww.dohainstitute.org.

(٣) خالد وليد محمود، مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتwww.dohainstitute.org.

(٤) محمد السي د ياغي: واقع البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي وآفاق تطوره لخدمة التنمية الإدارية في القطاع الصناعي ، بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٦

(٥) حمد الصفدي: البحث العلمي والتنمية الإدارية في الوطن العربي الواقع والتطلعات المستقبلية، بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ٢٠٠٦م.

(٦) سامي الخزندار وطارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)على الموقع الالكترونيwww.univ-ouargla.dz :

(٧) Howard J. Wiarda, «The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy American Foreign Policy Interests, vol. 30, no. 2 (March-April 2008), p962(.)

(٨) خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الموسوم: دور المراكز البحثية في دعم صناعة القرار نيسان – ٢٠١٣

(9) Enrique Mendizabal. Different ways to define and describe think Tanks. Article.www.onthink tanks.org

(١٠) جميل انمار محمد ، مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الامريكية : تحليل و تقويم ، مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٥ ،ص ٤٤ .

(١١) بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير think tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة – النموذج الامريكي ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد٢ ، المجلد ٢ ، كانون الاول ٢٠٠٩ ، ص١٣٧-١٣٨

(12)Howard J. Wiarda , the new powerhouses ; think tanks and foreign policy; American foreign interests , vol.30 , no.2 (march-April 2008) ,p 96

(١٣) علي بشار اغوان ، اثر صوامع التفكير والدراسات الامريكية في التخطيط الاستراتيجي الامريكي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤/١/١٩ ، ص٢، للمزيد انظر للموقع : www.hcrsiraq.org

(١٤) بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير think tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ .

(١٥) خالد وليد محمود ، مراكز الابحاث العلمية في الوطن العربي : الاطار المفاهيمي ، الادوار التحديات و المستقبل ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٤٤ .

(١٦) عبدالوهاب الواشلي ، مراكز الابحاث العلمية افتتاحية نشر النوع الاجتماعي و التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣ .

(١٧) عبدالوهاب الواشلي ، مراكز الابحاث العلمية افتتاحية نشر النوع الاجتماعي و التنمية ، جامعة صنعاء ، اليمن ، ٢٠١٨ ، ص ٣٣.

(١٨) خالد وليد محمود ، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،يناير ٢٠١٣ ، ص٥ .

(١٩) احمد شهاب ، مؤسسات الراي وصناعة القرار : اين مراكز الابحاث في دول الخليج ؟ ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٥/٤/٣٠ www.grc.kcorp.org

(٢٠) علي الدين هلال ، دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع ، ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي – التحديات والافاق ، مركز الخليج للابحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، الشارقة ، ٢٣-٢٠٠٥/١١/٢٤ .

(٢١) خالد وليد محمود ، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،يناير ٢٠١٣ ،ص١٠ ..

(٢٢) جواد الحمد ، برامج واجندات مراكز الابحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي – ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي :التحديات والافاق ، مركز الخليج للابحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، الشارقة ، ٢٣-٢٠٠٥/١١/٢٤ ، ص٦.

(٢٣) خالد عليوي العرداوي ، مصدر سابق ، ص٨-٩ .

(٢٤) خالد غزال ، مراكز الابحاث العربية وهزال انتاج المعرفة ، صحيفة الحياة اللندنية ، الجمعة ٢٦ اذار ٢٠١٠

(٢٥) نعمة العبادي ، مراكز الابحاث في العراق نظرة مستقبلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، ٢٠٠٩ ، ص٣-٤ .

قائمة المصادر :

اولا المصادر العربية :

١.احمد شهاب. (٢٠٠٥). مؤسسات الراي وصناعة القرار : اين مراكز الابحاث في دول الخليج ؟ . مركز الخليج للابحاث ، ٤/٣٠ /www.grc.kcorp.org .

٢.بسمة خليل نامق. (٢٠٠٩). مؤسسات مخازن التفكير think tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة –النموذج الامريكي . مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد٢ ، المجلد ٢ ، كانون الاول.

٣.جميل انمار محمد. (٢٠٠٥). مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الامريكية : تحليل و تقويم . مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، العدد٤.

٤.جواد الحمد. (٢٠٠٥). برامج واجندات مراكز الابحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي – ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي :التحديات والافاق. الشارقة: مركز الخليج للابحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسي.

٥.حمد الصفدي. (٢٠٠٦م). : البحث العلمي والتنمية الإدارية في الوطن العربي الواقع والتطلعات المستقبلية. مصر : بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٦.خالد عليوي العرداوي. (بلا تاريخ). تفعيل دور مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر .

٧.خالد غزال. (٢٠١٠). مراكز الابحاث العربية وهزال انتاج المعرفة . صحيفة الحياة اللندنية ، الجمعة ٢٦ اذار .

٨.خالد وليد محمود. (٢٠١٣). مراكز الابحاث العلمية في الوطن العربي : الاطار المفاهيمي ، الادوار التحديات و المستقبل. بيروت .

٩.خالد وليد محمود،. (٢٠١٣). مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر. قطر: بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .www.dohainstitute.org.

١٠. سامي الخزندار وطارق الأسعد. (د.ت). دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)على الموقع الالكتروني: .www.univ-ouargla.dz

١١. عبدالوهاب الواشلي. (٢٠١٨). مراكز الابحاث العلمية افتتاحية نشر النوع الاجتماعي و التنمية ، جامعة صنعاء. اليمن .

١٢. علي الدين هلال. (٢٠٠٥). دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع ، ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي – التحديات والافاق . الشارقة: مركز الخليج للابحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ٢٣ -٢٤ / ١١.

١٣. علي بشار اغوان. (٢٠١٤). اثر صوامع التفكير والدراسات الامريكية في التخطيط الاستراتيجي الامريكي ، للمزيد انظر للموقع : www.hcrsiraq.org . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ١٩، /١.

١٤. محمد السي د ياغي. (٢٠٠٦). واقع البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي وآفاق تطوره لخدمة التنمية الإدارية في القطاع الصناعي. مصر: بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

١٥. نعمة العبادي. (٢٠٠٩). مراكز الابحاث في العراق نظرة مستقبلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات. واشنطن .

ثانيا المصادر الاجنبية :

Enrique Mendizaba .(بلا تاريخ). *1 Different ways to define and describe think Tanks. Article.www.onthink tanks.org.*

Howard J. Wiarda» .(بلا تاريخ). *2 The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy American (٢) Foreign Policy Interests, vol. 30, no. 2 (March-April 2008), p96.*

Howard.J .(٢٠٠٨) .*3 Wiarda , the new powerhouses ; think tanks and foreign policy; American foreign interests , vol.30 , no.2 (march-April.(*